

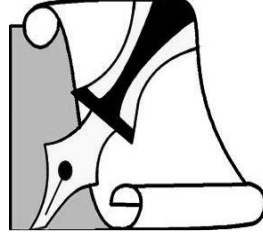


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

استحوذت عودة رئيس الحكومة سعد الحريري عن استقالته التي قدّمها في الرابع من تشرين الثاني الماضي، على اهتمام اللبنانيين. وهو اهتمام لم يتوقّف منذ إعلان الاستقالة، ومن ثم احتجازه في السعودية وفي كل خطوة قام بها قبل أن يعود إلى لبنان ويعلن تربيته عنها، قبل ان يعود عنها قبل أيام.

تتكاثر الأسئلة حول ماهية الخطوات المقبلة للحريري الذي يتزعم الطائفة السنية، وقد كرّس هذا التزعم بعد حالة التعاطف الكبيرة التي حصل عليها إثر استقالته. ومن هذه الأسئلة: هل خرج الحريري من العباءة السعودية؟ وماذا سيقى من تلك الزعامة والحال هذا؟ وما هو وضع الطائفة السنيّة اليوم في ظل مشاعر متنازعة بين الحريري والسعودية التي تشكّل لكثيرين مرجعيّة للسنة في لبنان، أقله منذ فترة الثمانينيات؟ يمكننا القول أنّ الطائفة السنيّة في لبنان تعيش مرحلة ترقّب في فترتها التاريخية اليوم.

في الماضي، اتكئ السنة اللبنانيون على مصر في ظل زعامة جمال عبد الناصر، من دون أن يعني هذا انقيادهم إلى مشروع مذهبي كان عبد الناصر بعيداً عنه.

اليوم، لا مرجعيّة عربية من الطراز نفسه. ينظر السنة بحسرة إلى سقوط دور بغداد، مثلما يؤلمهم غياب القاهرة ومعاناة دمشق، وبرغم تراجع دور الرياض وأزماتها في المنطقة إلا أنّ البعض يشير إليها كونها يمكن أن تلمم الشتات السني، لكن دون هذا الأمر شكوكاً كبيرة.

ويقول مفكّر إسلامي أنّ افتقاد السنة في لبنان إلى المرجعيّة قد أدّى إلى شعور سنّي عام في لبنان بـ"التخلي". ويلفت النظر إلى أنّ هذا الشعور يحصل بسبب رغبة سنة لبنان بالانتماء إلى مشروع حاضن غير متوقّر. وزاد من وطأة الشعور بالعجز والفراغ تماهي شيعة لبنان مع مشروع إقليمي صاعد، رأس حربته إيران التي تتبنّى "استراتيجية مسيطرة في المنطقة".

إذاً، ثمّة تحدّي كبير لدى سنة لبنان، وهم تنفسوا الصعداء مع وصول الحريري إلى رئاسة الحكومة أواخر العام الماضي، لكنهم صدموا مع استقالته، قبل أن يعودوا إلى الأمل عبر عودته عن الاستقالة.

ولدى السنّة في لبنان قلق من واقع المنطقة الذي تشكّل الطائفة صلبه، وقد بعثت انتكاساتها فيها رسائل متعدّدة إلى السنّة في لبنان فحواها شعور يومي لهذه الطائفة بالإحباط.

ثمّة "تيه" تعاني منه الطائفة اليوم، بمعنى أن الطائفة تائهة من دون مرجعية. وإذا كانت عودة الحريري بعثت ببعض الأمل لدى الجمهور السنّي، لكن لسان حال هذا الجمهور بأن "الأمر بخواتيمها"، وهو رأي تبدو القوى المخاصمة لـ"تيار المستقبل" معنيّة به، إضافة إلى شخصيات "مستقبلية" على يمين التيار.

يرى أنصار "المستقبل" أن عودة زعيمهم عن الاستقالة فتحت ثغرة في جدار الأزمة، وقد تصرّف بمسؤولية ليمهّد لحوار مسؤول حول شروط التسوية.

ليس لدى هؤلاء أيّة أوهام حول تقديم حزب الله لسلحه على طاولة الحوار، أو الانسحاب من سوريا فوراً، لكنهم يتتسمون خيراً بالكلمة الأخيرة للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، عندما ألمح إلى الانسحاب من العراق وأكد عدم التواجد في اليمن.

ويريد تيار المستقبل كسب الوقت في انتظار الانتخابات النيابية المقبلة التي سيعود منها الحريري ليكرّس نفسه الزعيم الأول للطائفة، بعد أن ارتفعت شعبيّته بشكل ملحوظ بعد الاستقالة. وهو سيناريو يذكّر بما حدث مع والده الرئيس رفيق الحريري عندما ترك الحكم العام ١٩٩٨ وعاد منتصراً العام ٢٠٠٠، وكان الأمر سيتكرّر في العام ٢٠٠٥ بعد تركه الحكم العام ٢٠٠٤.

بالنسبة إلى التيار، فإنّ الأزمة ما زالت قائمة وهي مفتوحة، ويعتبر أنه من الضروري الدعوة إلى حوار حول السلاح تحت عنوان "الإستراتيجية الدفاعية" في وجه "العدو الإسرائيلي".

إنه رأي يُجمَع عليه "المستقبليون" في الوقت الذي يقف فيه "صقور" التيار موقفاً متشدّداً وتحذيرياً من عودة البلاد إلى الورا، إذ، برغم أن لا تنازلات قُدّمت للحزب، فإنّهم يحذّرون من أنّ عدم "تجاوب" الحزب سيؤدّي بالبلاد إلى انقسامٍ جديدٍ، وإحباطٍ سنّي آخر.

وهو موقف يتقاطع به هؤلاء مع التيار الإسلامي الأبرز في البلاد، الجماعة الإسلامية، والرئيس نجيب ميقاتي، وهما تياران يمثلان تحدياً كبيراً للحريري قبل أشهر قليلة من الانتخابات في أيار، والتي يقول البعض أن زعيم المستقبل يسعى جدياً إلى تقريب مواعدها إلى آذار، إلا أن هذا الأمر مُستبعد حتى الآن.

في جعبة أخصام الحريري الكثير حول "المظلومية" السنّية الحالية، في السياسة العامة وفي العلاقة مع رئاسة الجمهورية، وفي الوظائف العامة، تضاف إليها قضايا تهّم الشارع الإسلامي كالموقوفين الإسلاميين واستهداف قيادات إسلامية دون غيرها.

أمام الحريري مهمّة صعبة في إرضاء شارعهِ حيث ارتفعت شعبيّته، وحيث يقول البعض أن ذلك لا يمكن أن يسقط نفسه على تياره، ويبقى الاستحقاق الأهم في الانتخابات.

وبالنسبة إلى تهديد شعبيّة الحريري لأخصامه، ففوق أنصار الرئيس نجيب ميقاتي فإنّ الأخير يعتبر نفسه خارج الاستقطاب الحالي، كون الحريري قد استمد شعبية من التيارات في قوى ١٤ آذار، أما السنّة في قوى ٨ آذار، فهم أصلاً في محور مختلف عن الحريري وهم لن يتأثروا بصعود شعبية الحريري أو انحدارها.

وتتقاطع الجماعة الإسلامية مع هذا التحليل، وكان لافتاً للنظر أنّ الحركة قد وجّهت انتقادات، ليس فقط إلى الحريري، بل أيضاً إلى السعودية نفسها، وهو أمر يُشير إليه البعض كونه يأتي نتيجة تموضع الجماعة بالكامل في المحور التركي - القطري والذي تعلنه الحركة على الملأ وتحضّر نفسها لخوض انتخابات نديّة بوجه المستقبل في أيار.

يبدو سنّة لبنان في حالة ترقّب، في انتظار ما ستتمخض عنه الفترة المقبلة من إيضاح للقضايا التي تهّم الطائفة، والتي ستحدّد معها معالم الانتخابات المقبلة. وتتقاطع الجماعة مع تيار ميقاتي، وبعض "المستقبليين" (همسا ومن دون استباق الأمور)، إضافةً إلى شخصيات سلبية، على أنّ حزب الله قد "عوّم" مسألة السلاح من جديد وفي شكل رسمي في البيان الوزاري الأخير، الذي جاء عاماً ومن دون أي مفعول على الأرض.

ولدى الجماعة وتيار ميقاتي تحفظات على محاولة الحريري إختزال الساحة السنّية في شخصه، الأمر الذي لن يأتي بنتائج إيجابية على الطائفة. ويقول كثيرون أنّ في إمكان الحريري اغتنام الفرصة وعقد تحالفات مع القوى الأخرى على الساحة في سبيل تسوية أكثر إفادة للطائفة.

في كل الأحوال، لم يحصل السنّة أكثر من إنجازات "إعلامية" على صعيد النأي بالنفس والطائف وعلاقات لبنان مع الدول العربية، وتبدو مشكلتهم كبيرة بافتقاد المرجعية العربية والإسلامية.

وفي ظلّ غياب المرجعية العربية، وبينما يُحمّل البعض الحريري مسؤولية في مرأهنته على مشروع خسر في سوريا، ثمّة انقسام خليجي مثير يشكّت السنّة اللبنانيين الذين يدفعون ثمن ضعف أشقائهم خارجياً، وقلة حيلتهم داخلياً.

وبينما يدافع "المستقبلون" عن أنفسهم ويقولون أنّهم لا يريدون إختزال الساحة، يتّهمهم أخصامهم، وهو رأي شائع لدى سنّة لبنان خارج إطار أنصار الحريري، بمحاولة الإختزال للطائفة، خاصة أن عودة الحريري لا تُفيد السنّة في محاولة حجز مكان لها على طاولة الطوائف اللبنانية.

يستدلّ هؤلاء على ضعف موقف الحريري، لكونه اندفع إلى تسوية داخلية ليست في مصلحته أو في مصلحة الطائفة، وقد كان في إمكانه الصمود قدر الإمكان في محاولة التوصل إلى سلّة تفاهمات تشمل الحكومة وتوازنتها.

ويحدّر البعض من أنّ هذا الواقع قد يجعل من السهل لتيارات سلفية أن تتسلّل إلى الساحة السنّية، مستفيدة من الواقع الملتهب في المنطقة ومن تنازلات الحريري. وبرغم أنّ تلك التيارات لم تجد الموطئ الحاضن لها في الشارع السنّي المعتدل والوطني والعروبي، كان في الإمكان أكثر ممّا كان لو لجأ الحريري إلى التنسيق مع خصومه على الساحة، وهو أمر في مصلحة الحريري كما في مصلحة غيره.

ويقول أحد المراقبين للواقع السنّي في لبنان أنّ على السنّة التركيز في الفترة المقبلة على إظهار دورهم الوحدوي الذي لطالما أدّته تلك الطائفة لبنانياً وعربياً وإسلامياً، وتأكيد حماية وحدة لبنان بوجه أي محاولات

للتقسيم. أمّا الهدف الثالث الهامّ الذي على السنّة الاضطلاع به، فيتمثّل في الالتفات إلى مصالح الناس الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

لكن السؤال الجوهرى يبقى، هل يستطيع الحريري التغريد خارج السرب السعودي؟

من المُستبعد أن تكون للحريري النية على هذا الصعيد، وقد تراجعت السعودية نتيجة الضغط الدولي، لكن في إمكان الحريري ادعاء تحقيق بعض المكاسب في البيان الحكومي، ومنها تأكيد مجلس الوزراء بإجماع المكونات السياسية الممثلة في الحكومة التزام البيان الوزاري قولاً وفعلاً. وكانت لافتة فقرة أنّ الحكومة تلتزم بما جاء في خطاب القسم من أنّ لبنان السائر بين الألغام لا يزال بمنأى عن النار المشتعلة حوله في المنطقة بفضل وحدة موقف الشعب اللبناني وتمسّكه بسلمه الأهلي.

والدعوة إلى ضرورة ابتعاد لبنان عن الصراعات الخارجية ملتزمين احترام ميثاق جامعة الدول العربية، وبشكل خاص المادة الثامنة منه مع اعتماد سياسة خارجية مستقلة، تقوم على مصلحة لبنان العليا واحترام القانون الدولي حفاظاً على الوطن ساحة سلام واستقرار وتلاقٍ.

كما جاء عنوان التمسك باتفاق الطائف ووثيقة الوفاق الوطني لاسيّما البند الثاني من المبادئ العامة التي تنصّ على أنّ "لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها، وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسّد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء". كما جاء تطّلع مجلس الوزراء إلى أفضل العلاقات مع الأشقاء العرب وأمتها، بروح الروابط التاريخية التي تجمع بين دولنا وشعبينا.

وهذه كلّها عناوين لا يعارضها حزب الله، وهو غير معني بتوضيح موقفه منها، وكانت لافتة دعوته إلى استبعاد مسألة تحييد السعودية عن أي هجوم إعلامي، فالأمر في اليمن عبارة عن عدوان سعودي، ولا علاقة للحزب بأيّة صواريخ يمنيّة تُطلق على الأراضي السعودية، كما أنّ الحزب في طور الانسحاب من العراق،

لكنه ليس في وارد تقديم تنازلات في زمن الانتصار لم يقدّمها في خلال مرحلة كانت أصعب بكثير في السنوات الماضية.

وعُلم أنه خلال الأيام الماضية قدّم المستقبل مقترحاً بعقد اجتماع رباعي يضمّه وحزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر للبحث في صيغة ورقة يتمّ الاتفاق عليها وتخرج عن مجلس الوزراء.

لكن ردّ الحزب لم يكن إيجابياً، إذ فضّل صيغة الورقة الجواله التي دارت بين بعدا وعين التينة وبيت الوسط وحرارة حريك، مكتفياً بعبارة النأي بحماية الدستور وخطاب قسم والبيان الوزاري.

وقدّم المستقبل مقترحاً إلى الحزب بعقد اجتماع رباعي يضمّ إليهما أمل والتيار الحر يبحث في خلاله المواضيع التالية: النأي بالنفس عن الصراعات والخلافات العربية والعودة إلى البحث في الاستراتيجية الدفاعية لحماية لبنان وتقريب موعد الانتخابات النيابية إضافة إلى إجراء تعديل حكومي.

وقد تمّ رفض هذا المقترح، وأكد الحزب أنّه على استعداد لتسهيل الصيغة المناسبة تحت سقف البيان الوزاري للحكومة وبما لا يتعارض معه، وفوض إلى كلّ من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري إيجاد الصيغة المناسبة والتي لن يتردّد الحزب في الموافقة عليها.

وفي موضوع الاستراتيجية الدفاعية لحماية لبنان، أيضاً ترك الحزب لرئيس الجمهورية تقدير الموقف واتخاذ ما يراه مناسباً انطلاقاً من تاريخه العسكري كقائد للجيش ومن موقعه الدستوري الأول في البلاد، وكونه سبق وقدّم على طاولة الحوار ورقة مهمّة ونوعيّة في هذا المجال.

أمّا موضوع تقريب موعد الانتخابات النيابية، فأكد الحزب التزامه الموقف الذي أعلنه بري من نهائية إجراء الانتخابات في موعدها، مع عدم إقفال البحث في إمكانية تقريب الموعد، علماً أنّ هذا الموضوع بات صعباً نظراً لكوننا بدأنا العدّ العكسي للانتخابات التي تفصلنا عنها أشهر قليلة.

أما بالنسبة إلى التعديل الحكومي، فيبدو مستبعداً وغير ملحّ، وهذا الأمر يخضع لموقف كل فريق داخل الحكومة الذي يعود إليه قرار الاستقالة أو طلب استبدال وزير بأخر، مع التأكيد أنّ الوقت الضيق الفاصل عن

موعد إجراء الانتخابات النيابية لا يحتمل تعديل كهذا قد يفسره البعض على أنه إشارة سلبية بعدم إجراء الانتخابات.

في كل الأحوال، وبرغم استبعاد هذا الامر، فإنّ الاجتماع الرباعي لا زال وارداً في توقيت وظرف أنسب. بالنسبة إلى "المستقبلين"، فهم يعتبرون أن الحريري لم يخرج مكسوراً من التسوية الأخيرة التي تمظهرت في بيان الحكومة. ويقول هؤلاء أنّ ما قام به الحريري كان قمة المسؤولية وقد رفض الإنجرار خلف المزيادات التي تؤدّي إلى الفوضى للبنان.

ويؤكد هؤلاء أنّ الهدف اليوم هو تجنب لبنان الدخول بصراعات المنطقة للمحافظة على الاستقرار. وثمة تفاهم سابق سيتمّ إحياءه على ربط النزاع في قضية السلاح وسوريا والمحكمة الدولية، كما كان الأمر سائداً في السنوات الماضية.

ويقول "المستقبليون" أن ثمة تفاهم غير مكتوب على هدنة إعلامية في الفترة المقبلة، وعدم التعرّض بالهجوم على السعودية وإيران. ويقولون أنّهم على تفاهم على هذا الصعيد مع حزب الله تحت عنوان النأي بالنفس وعدم التعرّض للخليج العربي. ويضيفون أنّ "مصلحتنا هي أن نحمي علاقاتنا التاريخية مع السعودية وكل الخليج، وتجنّب الفوضى. ونريد أن نفتح صفحة جديدة للبلد تحمي استقراره وتحمي العلاقات الأخوية مع البلاد العربية لكي لا يكون لبنان في موقع التخريب على علاقاته العربية ولا في موقع الأذى لأي دولة عربية خاصة وأن الصراع في سوريا في فصله الأخير".

ويقرّ هؤلاء بأنّ الإعلان الأميركي الأخير بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل يجب أن يكون محفزاً للجميع للوحدة في الموقف وللمواجهة لحماية المقدسات، من دون أن يعني ذلك أن ثمة تفاهماً بين المستقبل والحزب على ماهية المواجهة أو حتى على مسألة المفاوضات برمتها التي يعارضها الحزب في أصلها.

الورطة السعودية:

لقد ظهر بشكل واضح أن الخطة السعودية في لبنان لم تؤت ثمارها، لا بل إن الأمر فشل فشلاً ذريعاً وتبين أن التجييش الذي لجأت إليه الرياض ضدّ حزب الله أعطى مفعولاً عكسياً.

أدركت السعودية أن لا حلّ لمعضلتها في هذا البلد، وتمّ تخطّي المرحلة الأخطر في لبنان، والآتي من الأيام لن يكون أخطر ممّا سبقها في هذا المجال، ناهيك عن الضغط الدولي الكبير لكي لا يتمّ تكرار هذا الأمر مع لبنان.

لكن بات على الحريري التصرف بدقّة كبيرة وهو يحاول اليوم إرضاء السعودية التي يبدو أنّها سلّمت بانتكاستها اللبنانية. ومن المرجّح في الفترة المقبلة أن تتقبّل الرياض على مضض ما تمّ التوصل إليه في بيان الحكومة اللبنانية، وهي تعلم تماماً أنّ البيان قد "عوّم" حزب الله الذي اكتسب شرعيّة رسميّة أكبر من السابق!

في هذه الأثناء، سوف تتابع السعودية تصويب سهامها على لبنان وهو ما تجلّى في ما جاء على لسان ولي العهد محمد بن سلمان الذي وصف الحريري بالمسلم السني الذي لا يمكنه تغطية حزب الله، وفي الكلام الأخير لوزير الخارجية السعودي عادل الجبير الذي قال فيه أن الحزب يمرّر سياسته المالية عبر المصارف اللبنانية وهو ما يعدّ مؤشراً سلبياً على صعيد العلاقة بين البلدين.

من هنا، يمكن القول أن السعودية لن تلجأ إلى تصعيد كبير في وجه لبنان كون الأمر يمس مصالح الدول الكبرى التي تخشى تأثير ذلك على مسألة النازحين ووجود قوات اليونيفيل. ذلك أنّ استقرار لبنان يعدّ قضية حيوية بالنسبة إلى العالم، وهزّ استقرار هذا البلد الهشّ سيؤدّي إلى تدفّق النازحين إلى أوروبا. كما أن وجود اليونيفيل استراتيجي بالنسبة إلى دولها ولا مصلحة لها في سحبهم من لبنان. إضافة إلى أنّ هزّ الاستقرار قد يؤدّي إلى إعادة تغلغل أو لنقل تعزيز وجود التيارات التكفيرية في لبنان والمنطقة.

في الخلاصة، عاد الحريري رسمياً عن استقالته في إطار تسوية سياسيّة حصّنت موقعه في التركيبة الوطنية، وأعدت تطويبه على رأس السلطة التنفيذية.

ومن الجدير قوله أنّ التسوية الجديدة ما كانت لتقوم لولا المناخ الداخلي المؤاتي لها، والمناخ الدولي الخائف على أمن لبنان واستقراره. ومن المفيد القول أن هذه التسوية الداخلية ثابتة، ولم يؤثّر فيها حدث مزلزل كاغتيال الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح. ويجب التذكير أن الموضوع اليمني كان سبباً رئيسياً في الهجوم السعودي الكبير على حزب الله ولبنان.

ويجب القول أن هذه التسوية قائمة على أعمدة خمسة بين تيار المستقبل، التيار الوطني الحر، حركة أمل وحزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي، قد تثمر تحالفات في الانتخابات النيابية المقبلة. ومن المنتظر أن يتمظهر هذا الأمر في تفاهات جديدة، خاصة حكومياً، عبر إعادة إطلاق العجلة الحكومية والتحضير جدياً لانتخابات أيار.

من هنا، سيستفيد الحريري من تسهيلات كبيرة من قبل التيار الحر وأمل وحزب الله في الحكومة، على أن يكون الشريك السنّي شبه الأوحد لتلك القوى.

ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الأمر إلى إضعاف حلفائه التقليديين السابقين في ١٤ آذار التي باتت منقسمة أكثر من أي وقت مضى، لا بل يمكن القول أنها باتت شبه أشلاء لما كانت عليه في أوج ازدهارها.

دعم دولي:

حصل الرئيس سعد الحريري على دعم شخصي وسياسي كبير جاء تحت عنوان مؤتمر "دعم لبنان" في باريس، من قبل مجموعة الدعم الدولية التي تتألف من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا، هدف بشكل رئيسي إلى تعزيز سياسة النأي بالنفس التي تعتمدها الحكومة اللبنانية.

على أن هذا الدعم لم يأت من دون موافقة سعودية، ذلك أن الرياض كانت على علم بالمؤتمر منذ التحضير الأولي له، لا بل أنها سمحت للحريري بالذهاب لحضوره، كونها لا تستطيع غير ذلك.

وكان من الأهمية بمكان أن الرسالة الهامة التي وجهها المؤتمر لا تقتصر على الدعم السياسي للبنان، بل إن المؤتمر لاقى الصرخة اللبنانية المعترضة على كثافة النازحين على الأراضي اللبنانية، وإن كان ذلك في إطار الكلام الرسمي بينما يعتمد لبنان على الفعل، وهو أمر لا يبدو قريباً إذ إن ثمة نية دولية لا رجعة عنها قريباً بعدم تغيير الوضع الحالي للنازحين في لبنان، إذ لا مصلحة أوروبية في خروج هؤلاء إلى أوروبا واستيطانها لأسباب ديموغرافية وسياسية ودينية وثقافية وغيرها.

لكن المجتمع الدولي قدّم للحريري دعماً دولياً، تحت عنوان دعم المؤسسات اللبنانية وخاصة الجيش اللبناني، وفي المقابل، نالت كلمة الحريري التي ألقاها في المؤتمر ثناء المؤتمر، إذ أكد على النأي بالنفس ورفض التدخل في شؤون الدول العربية، كما أكد على التزام لبنان بمهمة اليونيفيل. وهي كلمات عامة لا يستطيع الحريري الالتزام بغيرها!

لكن رئيس الحكومة ظفر ببيان ختامي حيث قال إنه يريد أن يحمي لبنان من الأزمات التي تزعزع استقرار الشرق الأوسط، داعياً "جميع الدول والمنظمات الإقليمية إلى العمل من أجل حفظ الاستقرار والأمن السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين والماليين في لبنان، في ظلّ مراعاة سيادة لبنان وسلامة أراضيه على نحو تام، في إشارة غير مباشرة إلى حزب الله"، وهو أمر فارغ بطبيعة الحال.

وقد حصل لبنان على وعد بعقد ثلاثة مؤتمرات مقبلة، أحدها لدعم الاستثمار في لبنان وسيعقد في باريس في آذار المقبل، وسيسمّى مؤتمر باريس ٤. والمؤتمر الثاني سيخصّص لدعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية، على أن ينظّم الثالث في بروكسل للاستجابة للاحتياجات الإنسانية ومساعدة لبنان على تحمّل عبء اللاجئين.

وقد جاء الدعم الأبلغ الذي حصل عليه الحريري من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال افتتاح المؤتمر، وهو الذي كان له الدور الأكبر في إخراج الحريري من حالته الاحتجاجية في السعودية وتأمين المخرج اللائق لذلك.

وكان أقصى ما حصل عليه الحريري كان قول ماكرون أن الانتقال السياسي في سوريا سيسمح بعودة النازحين، إضافة إلى وعده في كلمته ببرنامج لتعزيز البنى التحتية في لبنان عن طريق البنك الدولي. وهو أمر يعتبره الحريري جوهرياً كونه يؤكّد على إيمان المجتمع الدولي باستقرار لبنان، وخاصة على الصعيد الاقتصادي والمالي، مع تعهّد رئيس الحكومة في الشروع في عملية إصلاح يطلبها العالم من لبنان ومكافحة أفضل للفساد. وكان الحريري واضحاً في رغبته بعودة النازحين لكن عبر طريقة "آمنة"، مع تأكّده على أهمية تعزيز الاقتصاد اللبناني وبنية التحتية في سبيل مواجهة عبء النازحين على اقتصاد ضعيف أصلاً.

أما بالنسبة إلى تعهّدات لبنان، فقد جاءت عامّة وغير إلزاميّة، كالحفاظ على أفضل العلاقات مع الدول العربية ومع المجتمع الدولي على أساس احترام قرارات مجلس الأمن وبخاصة القرار ١٧٠١. وكان لافتاً

للنظر، تأكيد المجتمع الدولي على ضرورة عقد الانتخابات النيابية في موعدها في أيار المقبل، وهو أمر توافق عليه غالبية القوى السياسية اللبنانية، وسيجري حكماً.